بيان صحفي بشأن نتائج
مؤشر مدركات الفساد
الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

10 **فبراير** 2026

مقدمة

برلين، 10 فبراير 2026 - يتفاقم الفساد عالميًا، حتى في الديمقراطيات الراسخة، حيث يشهد ارتفاعًا في مستويات الفساد وسط تراجع في القيادة، وفقًا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2025 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، والذي نُشر اليوم. ويُظهر هذا المؤشر السنوي أن عدد الدول التي حصلت على أكثر من 80 نقطة قد انخفض من 12 دولة قبل عقد من الزمن إلى خمس دول فقط هذا العام.

تُظهر بياناتنا أن الأنظمة الديمقراطية، التي عادةً ما تكون أكثر فعالية في مكافحة الفساد من الأنظمة الاستبدادية أو الديمقراطيات المعيبة، تشهد تراجعًا مقلقًا في أدائها. ويشمل هذا التراجع دولًا مثل **الولايات المتحدة** (64)، **وكندا** (75)، **ونيوزيلندا** (81)، وصولًا إلى مناطق مختلفة من أوروبا، مثل **المملكة المتحدة** (70)، **وفرنسا**(66) **والسويد** (80) .

شهد عام 2025 موجة من الاحتجاجات المناهضة للفساد بقيادة جيل الألفية، لا سيما في الدول الواقعة في النصف الأدنى من مؤشر مدركات الفساد، والتي شهدت ركوداً أو تراجعاً ملحوظاً خلال العقد الماضي، وخرج الشباب في دول مثل **نيبال**(34) **ومدغشقر** (25) إلى الشوارع لانتقاد قادتهم لاستغلالهم السلطة وعجزهم عن توفير خدمات عامة لائقة وفرص اقتصادية مناسبة.

تحذر منظمة الشفافية الدولية من أن غياب القيادة الجريئة في الحرب العالمية ضد الفساد يضعف العمل الدولي لمكافحة الفساد، ويهدد بتقليل الضغط من أجل الإصلاح في البلدان في جميع أنحاء العالم.

قالت مايرا مارتيني، الرئيسة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية :

"الفساد ليس حتمياً تُظهر أبحاثنا وخبراتنا كحركة عالمية لمكافحة الفساد وجود خطة واضحة لمحاسبة السلطة من أجل الصالح العام بدءاً من العمليات الديمقراطية والرقابة المستقلة وصولاً إلى مجتمع مدني حر ومنفتح ، في وقت نشهد فيه تجاهلاً خطيراً للمعايير الدولية من جانب بعض الدول، فإننا ندعو الحكومات والقادة إلى التحلي بالنزاهة والوفاء بمسؤولياتهم لتوفير مستقبل أفضل لشعوب العالم أجمع ".

تعريف عام بشأن مؤشر مدركات الفساد

منذ عام 1995 تصدر منظمة الشفافية الدولية "**مؤشر مدركات الفساد**" سنويا، ويصنف مؤشر عام 2024 درجات ومراتب 180 دولة استنادا الى مدى فساد القطاع العام في البلد وذلك بحسب إدراك الخبراء والمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال.

تغطي بيانات مصادر المؤشر على جوانب الفساد الإداري والسياسي في الدول التي شملها المؤشر والذي ينطوي تحديدا على فساد المسئولين وموظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين، وقدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتعزيز النزاهة في القطاع العام؛ وهو بمثابة تحذير من إساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة، وهي مشكلات مستمرة في تخريب المجتمعات في شتى أنحاء العالم.

ماذا يقيس المؤشر؟

يقيس المؤشر الفساد في القطاع العام، ويشمل ما يلي:

- الرشوة.
- استخدام الأموال العامة لأغراض غير مشروعة.
- استغلال المسئولين للمناصب العامة لتحقيق منافع خاصة.
- الواسطة والمحسوبية.
- الفساد السياسي والذي تؤثر فيه المصالح الخاصة على عملية صنع القرار في الدولة.
- قدرة الحكومة على ضبط الفساد وفرض آليات النزاهة في القطاع العام.
- مدى وجود ملاحقات جنائية فاعلة للمسؤولين الفاسدين.
- الروتين العقيم والبيروقراطية وتعقيد الإجراءات.
- مدى وجود قوانين مناسبة بشأن الإفصاح بالممتلكات والذمة المالية ومنع تعارض المصالح وتيسير الوصول إلى المعلومات.
- مدى وجود حماية قانونية للمبلغين عن المخالفات والصحفيين والمحققين.
- مدى إتاحة المعلومات المتعلقة بالشأن العام للمجتمع المدني.
- السيطرة على الدولة من قبل أصحاب لمصالح الشخصية والنفوذ.

وفي المقابل لا يغطي مؤشر مدركات الفساد العالمي الجوانب التالية:

- تصورات المواطنين أو تجاربهم مع الفساد (حيث يقيس فقط تصورات الخبراء ورجال الأعمال التنفيذيين).
- التدفقات المالية غير المشروعة.
- أدوار ميّسرو الفساد (المحامون، المحاسبون، المستشارون الماليون، إلخ).
- غسيل الأموال
- فساد القطاع الخاص.

المنهجية العلمية:

- يجمع مؤشر مدركات الفساد البيانات من عدة مصادر مختلفة تعكس مدركات مستوى الفساد في القطاع العام من منظور العاملين في قطاع الاعمال وخبراء في شئون البلدان المعنية.
- يستخدم المؤشر بيانات من 13 مصدرا خارجيا بما في ذلك البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وشركات المخاطر والاستثمارات الخاصة ومراكز الأبحاث وغيرها، وتعكس النتائج آراء الخبراء ورجال الأعمال.
- يشكل مؤشر مدركات الفساد مؤشرا مركبا يعتمد على ما لا يقل عن ثلاثة مصادر لاحتساب درجة كل بلد، أي أنه حتى يتم إدراج بلد ما على مؤشر مدركات الفساد، فإنه لا بد من وجود ثلاثة مصادر كحد أدى لتقييم ذلك البلد.
- لابد لأي مصدر بيانات يُستخدم في بناء مؤشر مدركات الفساد أن يستوفي المعايير التالية:
  - **يقيس مدركات الفساد في القطاع العام.**
  - **يقوم على منهجية موثوقة وسليمة يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط والمراتب التي تحرزها البلدان على نفس المقياس.**
    أن تجري المؤسسة الدولية هذا التقييم مرة كل سنتين على الأقل
  - **يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط التي يتم إحرازها بما يتيح عملية التمييز بين البلدان.**
- يستخدم المؤشر مقياسا من صفر (الأكثر فسادً) إلى 100(الأكثر نزاهة).
- تعمل منظمة الشفافية الدولية على مراجعة المنهجية الخاصة بكل مصدر من مصادر البيانات بالتفصيل لضمان استيفائها لمعايير الجودة الخاصة بالشفافية الدولية، كما تخضع منهجية مؤشر مدركات الفساد الى التدقيق من قبل جهة مستقلة (**مركز الأبحاث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية**) حيث أجرى مركز الأبحاث تدقيقا مستقلا لمؤشر مدركات الفساد لسنة 2017، كما جري نفس التدقيق سنة 2012 حين انطلق العمل بالمنهجية الجديدة، وقد توصلت عمليتا التدقيق الى أن المؤشر متجانس من الناحية المفاهيمية والإحصائية.
- يكشف المؤشر أنه على الرغم من الجهود المتضافرة والعديد من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، لا يمكننا أن نأخذ التقدم ضد الفساد كأمر مسلم به فحجم المشكلة هائل فلا يزال المتوسط العالمي دون تغيير عند درجة 43 من 100 للسنة الحادية عشرة على التوالي، في حين ان أكثر من ثلثي البلدان (122) لديها مشكلة فساد خطيرة، حيث تأتي بدرجة أقل من 50.

النتائج العامة لمؤشر 2025 .

منـذ عـام 2012، شـهدت 50 دولـة انخفاضًـا ملحوظًـا في مؤشـر النزاهـة، وكـان مـن أبرزهـا تركيـا (31)، والمجـر (40)، ونيكـاراغوا (14). ويعكـس هـذا التراجـع ضـعفًا بنيويًـا مسـتمرًا على مـدى عقـد مـن الـزمن في آليـات النزاهـة، مـدفوعًا بتراجـع الديمقراطيـة، والصـراعات، وهشاشـة المؤسسـات، وشـبكات المحسـوبية المتجـذرة، ويُعـدّ هـذا التراجـع حـادًا ومسـتمرًا ويصعب عكسه، إذ أصبح الفساد متجذرًا في النظام السياسي والإداري.

منـذ عـام 2012، شـهدت 31 دولـة تحسـناً ملحوظـاً في نتائجهـا على المؤشـر، وكـان مـن أبرزهـا إسـتونيا (76)، وكوريـا الجنوبيـة (63)، وسيشـيل (68). ويعكـس هـذا التحسـن طويـل الأمـد في الـدول الديمقراطيـة زخمـاً متواصـلاً مـن الإصـلاحات، وتعزيـزاً لمؤسسـات الرقابـة، وتوافقـاً سياسـياً واسـعاً لصـالح الحوكمـة النزيهـة. ويُعـزى النجـاح في هـذه المجـالات، مـن بـين أمـور أخـرى، إلى رقمنـة الخـدمات العامـة، ورفـع مسـتوى كفـاءة الخدمـة المدنية، وتطبيق معايير الحوكمة الإقليمية والعالمية.

للعـام الثـامن على التـوالي، تحصـل الـدنمارك على أعلى درجـة في المؤشـر (89)، وتليهـا فنلندا (88) وسنغافورة (84).

الترتيب	الدولة	الدرجة من 100
1	الدانمارك	90
2	فنلندا	88
3	سنغافورا	84

- أدنى الـدرجات في عـام 2025 في الغالـب إلى البلـدان الهشـة والمتضـررة مـن الصـراعات مثل جنوب السودان (9)، والصومال (9)، وفنزويلا (10) .

الترتيب	الدولة	الدرجة من 100
178	فنزويلا	10
179	الصومال	9
179	جنوب السودان	9

نتائـــج الـــدول العربيـــة في مؤشر مدركات الفساد
في العامين 2024 و 2025

درجة (صفر) تشير إلى فاسد جدا، و(100) درجة تشير إلى نظيف جدا.

ترتيب الدول العربية	2024			التغير بالدرجة	2025 (جديد)		
	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة		الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة
الإمارات	23	1	68	+1	21	1	69
قطر	38	2	59	-1	41	2	58
السعودية	38	2مكرر	59	-2	45	3	57
عمان	50	4	55	-3	54	4	52
البحرين	53	5	53	-3	56	5	50
الأردن	59	6	49	+1	56	5 مكرر	50
الكويت	65	7	46	=	65	7	46
المغرب	99	9	37	+2	91	8	39
تونس	92	8	=	-1	91	8 مكرر	39
الجزائر	107	10	34	=	109	10	34
مصر	130	12	30	=	130	11	30
موريتانيا	130	12مكرر	30	=	130	11 مكرر	30
جيبوتي	127	11	31	=	124	13	31
العراق	140	14	26	+2	138	14	28
لبنان	154	15	22	+ 1	153	15	23
جزرالقمر	158	16	21	- 1	163	16	20
سوريا	177	20	12	+ 3	172	17	15
السودان	170	17	15	- 1	175	18	14
ليبيا	173	18	13	-5	177	19	13
اليمن	173	18مكرر	13	=	177	19 مكرر	13
الصومال	179	21	9	=	181	21	9

مواضيع CPI 2025

العدالة وسيادة القانون:

- يقـوض الفسـاد العدالـة مـن خـلال السـماح للنفـوذ السياسـي أو المـالي بالتلاعـب بالمحـاكم، وتماطـل القضـايا، وحمايـة الأقويـاء، بينمـا غالبـا مـا يفتقـر النـاس العـاديون إلى الوصـول إلى العلاجات.
- الوصـول المحـدود إلى العدالـة وفي الوقـت المناسـب يقـوض الثقـة في سـيادة القـانون ويحفـز المزيد من الفساد.

الديمقراطية، النزاهة السياسية :

- تسـاعد ضـعف الضـوابط والتوازنات للمصـالح الخاصـة بالسـيطرة على الدولة وزيادة الفساد.
- المؤسـسـات الرقابية القوية، والتمويل السـياسـي الشـفاف، والانتخابات النزيهة تحمي الديمقراطية وتحد من الفساد.

الفضاء المدني وحرية الإعلام

- تدعم المسـاحات المدنية وحرية الإعلام المسـاءلة من خلال كشـف الفسـاد، وتمكين الرقابة، وإعلام الناس.
- القيود المفروضة على المجتمع المدني والهجمات على الصحفيين تقوض التدقيق وتسمح بزيادة مخاطر الفساد.

الخدمات العامة وعدم المساواة:

- يقلل الفسـاد في إدارة الأموال العامة من الوصـول إلى الخدمات الأسـاسـية، مما يضـر بشكل غير متناسب بأفقر الفئات ويوسع الفجوة.
- سـوء الإدارة والفسـاد في الديون وقرارات الإنفاق يقوض الرفاهية العامة ويهددان الاستقرار الاقتصادي.

الكويت في مؤشر مدركات الفساد

السنوات	الدرجة من 100	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	الترتيب خليجيا
2003	53	35	4	**4**
2004	46	44	7	**5**
2005	47	45	7	**5**
2006	48	46	6	**5**
2007	43	60	6	**5**
2008	43	65	7	**5**
2009	41	66	8	**6**
2010	45	54	7	**6**
2011	46	54	5	**5**
2012	44	66	6	**6**
2013	43	69	7	**6**
2014	44	67	7	**6**
2015	49	55	6	**5**
2016	41	75	7 م	**6**
2017	39	85	8	**5**
2018	41	78	8	**5**
2019	40	85	9	**6**
2020	42	78	7	**5م**
2021	43	73	7	**5**
2022	42	78	7	**6**
2023	46	63	4م	**4**
2024	46	65	7	**6**
2025	**46**	**65**	**7**	**6**

تحليل لترتيب دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد

حافظـت دولـة الكويـت على درجتهـا في مؤشـر مـدركات الفسـاد العـالمي لعـام 2025 (46) و ترتيبها العالمي (65)، واستقر ترتيب الكويت عربيا (7) وخليجيا المركز (6) .

المنحنى البياني يوضح درجات الكويت منذ 2012.

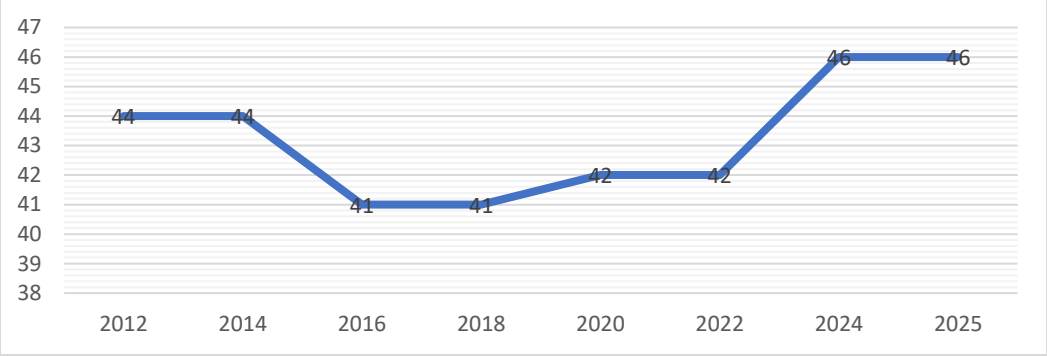

وبالنظر للمصادر الثمانية التي جاءت منها نتائج دولة الكويت، فقد لاحظنا ما يلي:

1. ساهم ارتفاع تقييم دولة الكويت في مصدرين (الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لمعهد التنمية الإدارية) بو اقع (8) نقاط و(المنتدى الاقتصادي العالمي) بو اقع (4) نقاط في تعويض انخفاض تقييمها في مصد بو اقع (17) نقطة مما أحدث توازن جزئي في المجموع العام.
2. الانخفاض الملحوظ في تقييم دولة الكويت في مصدر "تصنيف المخاطر للبلدان، الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادي لمجموعة الإيكونيميست 2025" بو اقع (17 نقطة) من (51) الى (34) هو الأكثر تأثيراً علي نتيجة تقييم دولة الكويت لهذا العام مما ساهمت بشكل ملحوظ في عد تحسن درجة الكويت بالمؤشر العام.

وجاءت النتائج في المصادر الثمانية التي استخدمت لتقييم الكويت في المؤشر كالتالي:

المصادر الثمانية	التقييم %		
	2024	2025	التغيير
Bertelsmann Foundation Transformation Index **2024**.	47	47	-
Economist Intelligence Unit Country Ratings **2024**.	51	34	17-
Global Insights Country Risk Ratings **2023**.	32	32	-
IMD World Competitiveness Yearbook **2025.**	42	50	8+
PRS International Country Risk Guide **2024.**	42	42	-
Varieties of Democracy Project **2024** .	54	54	-
World Economic Forum EOS **2025** .	54	59	5+
World Justice Project Rule of Law Index **2024**.	47	47	-

- Standard Error 2:09

(تحليل جمعية الشفافية الكويتية على الاداء العام).

شهدت دولة الكويت خلال هذا العام (2025) العديد من المظاهر المشجعة و التي كان من شأنها ان تساهم بشكل كبير في تحسين منظومة النزاهة الوطنية و منها :

1) ما جاء في مضامين النطق السامي لحضرة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح الأثر الكبير في التأكيد على حرص القيادة السياسية في محاربة الفساد و الحفاظ على حرمة المال العام ، مؤكداً في العديد من المناسبات على ضرورة حوكمة السلطات الثلاثة و عدم التدخل بالنظام الاداري للدولة والحرص على خضوع قرارات التعيين في الوظائف القيادية الى مبدأ الكفاءة .

2) استمرار صدور عدة أحكام قضائية ضد وزراء و قيادات في القطاع العام تمحورت حول شبة الاستيلاء على المال العام و المتاجرة بنفوذ الوظيفة العامة و الاثراء غير المشروع لتضاف الى مدونة الاحكام النهائية التي صدرت سابقاً في قضية ما يسمي صندوق الجيش و ضيافة الداخلية و التي تم من خلالها إدانة وحبس شخصيات رفيعة المستوي وقيادات في القطاع العام.

3) تفعيل دور وحدة التحريات المالية بعد إصدار مرسوماً أميرياً برقم 216 لسنة 2024 بتعيين رئيس لها و التي من شأنها الحفاظ على نزاهة القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت وحمايته من جريمة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وجريمة تمويل الإرهاب و الأخذ بتوصيات مجموعة العمل المالي بشأن التدابير التي ينبغي على الدول تطبيقها من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

4) إطلاق وزير العدل استراتيجية لتحديث حزمة من القوانين الرئيسية بالتشارك مع العديد من الخبراء و منظمات المجتمع المدني كان أهمها : تعديلات على قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد في محاولة لتحسين أدائها و إزاحة العديد من العوائق التي تحول تدون أدائها لدورها بفعالية ، و كذلك تعديلات على قانون الأحوال الشخصية والقوانين الخاصة بالأمن الاسري و رعاية الطفولة .

5) التسهيلات التي شهدتها البلاد مؤخرا في تحسين بيئة الاعمال و تسهيل استصدار الرخص الكترونيا و سرعة انجاز المعاملات الحكومية من خلال ربطها بالمنصة الحكومية الالكترونية "سهل ".

الى ان هذه الإجراءات و غيرها من القوانين التي تهدف الى ضبط الرقابة على عمل القطاع العام و ضمان مرونته و سهولة الانجاز صاحبها بطيء واضح في تحديث تلك البيانات على المواقع الرسمية و كذلك عدم ترجمتها بشكل يساهم في تغذية المصادر الدولية المعنية .

وكان ممكناً تحقيق نتائج أفضل في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 **لو لم تقع الحالات التالية**:

6) عدم التزام أغلب الجهات المعنية في تطبيق القانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن حق الاطلاع على المعلومات، و دون وجود محاسبة حقيقية من مجلس الوزراء و الجهات الرقابية على الجهات الحكومية كان له الأثر الكبير في تفريغ القانون من محتواه و عدم تحقيق الهدف المنشود منه، و قد تلقت جمعية الشفافية الكويتية خلال الخمس أعوام الماضية قرابة **40** شكوى من موظفي القطاع العام حول تعامل الجهات التي يعملون بها من تمكنهم من حقهم القانوني في الاطلاع و الحصول على المعلومات التي بحوزة تلك الجهات ، و تشير الشفافية إلى ان استمرار هذا النهج قد يساهم في انخفاض ترتيب دولة الكويت بالمؤشر في السنوات القادمة.

7) عناية الدولة في صياغة و اقرار الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد 2031/2026 وفق نظام (القطاعات) تماشيا مع النماذج الدولية المعمول بها.

8) لا تزال نظم ومعايير الكفاءة والجدارة في الترقيات واختيار المسئولين والقيادات وتقييمهم والتجديد لهم دون الطموح و غير واضحة المعالم ، وضعف المساءلة وخاصة فيما تسفر عنه التقارير الرقابية الصادرة عن الأجهزة الرقابية بالإضافة الى ضعف تطبيقات الحوكمة، وضعف نظم إدارة المخاطر في القطاع العام، وعدم تفعيل تطبيق عدد من القوانين.

متطلبات تحسين الشفافية والنزاهة في الكويت

الكويت و بالرغم من وجود الرغبة الحقيقة في احداث إصلاحات جذرية من أجل زيادة الشفافية ونزاهة المعاملات في القطاع العام والخاص، الا أن تفعيل هذه الإصلاحات في الواقع يبقى انتقائياً ومحدودا وغير منتظم ومرتبط بإرادة غير راسخة بسبب عدم وجود استراتيجية وطنية فاعلة، ورغم البنية التحتية المتطورة في القطاع الحكومي، يبقى تفعيل رقمنة المعاملات ونسبة تقدم استخدام الحكومة الالكترونية ضعيفاً مقارنة ببعض الدول التي نجحت في تحسين كفاءة الرقابة الادارية وتعزيز شفافيتها ونجاعتها من خلال الحلول المحاسبية والرقابة الرقمية.

وفيما يلي أهم متطلبات تحسين الشفافية والنزاهة في الكويت وفقاً لوجهة نظر جمعية الشفافية الكويتية:

1. **إجراء تعديل دستوري لدعم جهود الهيئة العامة لمكافحة الفساد للقيام بكامل واجباتها كما رسمها قانون إنشائها و ذلك من خلال إلحاق تبعيتها بشكل مباشر بالديوان الأميري عملا بالنماذج العربية المماثلة (المملكة العربية السعودية ، المملكة المغربية الهاشمية) ، و كذلك الحرص على سرعة تعيين رئيس و أعضاء مجلس امناء الهيئة العامة لمكافحة الفساد للبدء في الاعداد للاستراتيجية الجديدة 2031/2026 (استراتيجية القطاعات) بدلا من الاستراتيجية الشمولية والتي لا تتناسب مع الواقع الكويتي.**

2. **إقرار قانون التعيين في الوظائف القيادية، وفق معايير الكفاءة والجدارة وقواعد السلوك العام وفق المعايير الدولية.**
3. **تطوير الديمقراطية الكويتية لتحسين ترتيب الكويت في المؤشرات المعنية بهذا الجانب، و المضي في تعيين مجلس أمناء المفوضية العليا للانتخابات، و إقرار اقتراح قانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته.**
4. **اعطاء مساحات أرحب للمجتمع المدني للعمل بحرية وعدم التضييق عليه وتمكينه من المساهمة في دعم جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وإشراكه في «رؤية الكويت الجديدة 2035» .**
5. **انضمام الكويت إلى عدد من المبادرات الدولية المعنية بالشفافية ومكافحة الفساد، الأمر الذي يغني التجربة الكويتية ويجعلها تبدأ من حيث وصل الآخرون، فيعزز الشفافية والنزاهة في القطاعات الكويتية المماثلة، ولكي تتعرف المنظمات الدولية المعنية على جهود الكويت في هذه المجالات، مثل:**
   - **مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) لتعزز انفتاح العمل الحكومي على الناس.**
   - **مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) للقطاع النفطي.**
   - **مبادرة الشفافية في قطاع البناء (COST) لقطاع الأشغال والبنية التحتية.**

6. إلزام الجهات الحكومية بالاهتمام بتوفير البيانات التي يتم بناء نتائج المؤشرات الدولية عليها، حيث تعكف المنظمات على البحث عن البيانات المحدثة والواضحة والتي يسهل الوصول إليها، وهو ما يؤكد أهمية قيام الإدارة المركزية للإحصاء المركزي بتوفير البيانات والإحصائيات والمؤشرات بالشكل الذي تتطلبه المنظمات الدولية، ومنها مصادر مؤشر مدركات الفساد، وبالحداثة المطلوبة.

7. العمل بشكل جدي على تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الحكومي ونظام إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي من خلال تطبيق الجهات العامة للإطار الوطني لحوكمة الجهاز الإداري للدولة، والاسترشاد بدليل التدقيق الداخلي المُعد من قبل ديوان المحاسبة، وما زلنا نرى أن تطبيق الحوكمة يحتاج لجهاز مستقل يتولى الإشراف على تطبيقها في الجهات العامة حتى لا تبقى مجرد إرشادات اختيارية.
8. شفافية نظام المشتريات العامة والالتزام بتطبيق قانون المناقصات العامة، بما يحقق الشفافية والعدالة وصون المال العام.
9. إنفاذ القانون على الجميع وسرعة إصدار الأحكام الخاصة بقضايا الفساد وقضايا التعدي على المال العام والمساءلة حول ما يصدر عن الجهات الرقابية، خاصة فيما يتعلق بالهدر أو التعدي على المال العام.

الأسئلة الواردة في مصادر مؤشر مدركات الفساد

1) إلى أي مدى يتم مساءلة ومحاسبة أصحاب المناصب العامة حين استغلال سلطتهم لتحقيق مصالح أو منافع خاصة؟
2) إلى أي مدى تسيطر الحكومة على الفساد؟
3) هل هناك إجراءات وآليات واضحة للمساءلة تحكم عملية تخصيص أو استخدام الأموال العامة؟ وماهي الآليات والوسائل التي تستخدمها الدولة لمنع الموظفين الحكوميين والسياسيين من قبول الرشاوى وذلك لضمان نزاهة العمل من سوء استغلال المنصب العام.
4) هل هناك أموال عامة مختلسة من قبل الوزراء أو الموظفين العموميين لأغراض سياسية أو لأغراض خاصة؟
5) هل هناك انتهاكات للأموال والموارد العامة؟
6) هل هناك أموال لا تخضع للمر اقبة أو المساءلة؟
7) هل توجد مر اقبة ومساءلة على الصناديق؟
8) هل يتم تعيين الموظفين والمسئولين بمهنية من قبل أنظمة الخدمة المدنية أم أن الموظفين يتم تعيينهم مباشرة من قبل الحكومة؟
9) هل هناك جهازرقابي مستقل معني بالتدقيق على المالية العامة للدولة؟
10) هل هناك سلطة قضائية مستقلة قادرة على محاكمة الوزراء أو الموظفين العموميين المتجاوزين ممن انتهكوا الأموال العامة؟
11) هل أصبح دفع الرشاوى عادة منتشرة لتأمين إرساء العقود أو لتحقيق منافع خاصة؟
12) إلى أي مدى تواجه الشركات والأفراد مخاطر الرشاوى والممارسات الفاسدة عند مزاولة الأعمال التالية:
    - الحصول على تراخيص الواردات أو الصادرات مما يهدد قدرة الشركات على العمل في بلد ما أو يفتح المجال لعقوبات قانونية قد يضر بسمعتها.
    - معاملات تتعلق بالمر افق العامة.
    - منح العقود والتراخيص العامة (المناقصات).
    - المدفوعات الضريبة.
    - الحصول على أحكام قضائية.
13) مدى انتشار الفساد داخل النظام السياسي للدولة.
14) ما مدى انتشار الفساد السياسي في كافة المستويات بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، و أيضا مدى انتشاره في القطاع العام؟
15) أكثر صور الفساد التي تواجهها الشركات هو الفساد المالي وذلك على شكل مطالبات بدفع رشاوي ذات علاقة بتراخيص الاستيراد والتصدير أو ضبط الصرف، أو تقدير الضرائب، أو حماية الشرطة، أو تسهيلات القروض أو على شكل رعاية مفرطة، أو المحسوبية، أو تبادل المصالح، أو التمويل السري للأفراد والأحزاب السياسية أو وجود علاقات وثيقة بشكل مثير للريبة بين السياسة والأعمال.
16) مدى شيوع تفشي الرشوة أو الحصول على مبالغ غير موثقة مستنديا وذلك في المجالات التالية: الواردات والصادرات، المر افق العامة، المدفوعات الضريبية السنوية، الحصول على العقود العامة والتراخيص، والحصول على أحكام قضائية منحازة.
17) الى أي مدى تحترم الحكومة حرية الصحافة والاعلام، وحرية عامة الناس في مناقشة المسائل السياسية الداخلية، وهل وسائل الاعلام غير منحازة في تغطيتها للمعارضة؟ وهل تسمح بتمثيل مختلف وجهات النظر؟ وهل تسمح بنقد الحكومة؟ ومدى احترام الحرية المدنية والحريات الخاصة والسياسية؟ ومدى السماح للأحزاب كافة بالمشاركة في الانتخابات بحرية ونزاهة؟ ومدى السماح للمجتمع المدني العمل بحرية؟
18) مدى انتشار الفساد السياسي، والذي يتضمن أنواع من الفساد تغطي مجالات ومستويات مختلفة من الفساد السياسي وتشمل الفساد التنفيذي والتشريعي والقضائي. كما يشمل الفساد الذي يتعلق في معظمه بالرشوة أو بسبب الاختلاس، ويتناول أيضا الفساد في أعلى المر اتب في السلطة التنفيذية وفي القطاع العام ككل.

مصادر المعلومات الـ 13 التي يتم الاستعانة بها لإعداد مؤشر مدركات الفساد العالمي

1. السياسة القُطرية وتقييم المؤسسات لبنك التنمية الأفريقي 2023.
2. مؤشرات الحوكمة المستدامة الصادرة عن مؤسسة برتلسمان 2024.
3. مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة برتلسمان 2024.
4. تصنيف المخاطر للبلدان، الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادي لمجموعة الإيكونيميست 2024.
5. تقرير فريدوم هاوس عن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية 2024.
6. تصنيف المخاطر للبلدان الصادر عن وكالة غلوبال إنسايت 2023.
7. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية - استطلاع آراء التنفيذيين، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية 2025.
8. التقييم الآسيوي الصادر عن الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية 2024.
9. الدليل العالمي لمخاطر البلدان الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية 2024.
10. سياسة البنك الدولي القُطرية وتقييم المؤسسات 2022.
11. استطلاع آراء التنفيذيين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2024.
12. مؤشر استطلاع آراء الخبراء الصادر عن المشروع العالمي لسيادة القانون 2024.
13. مشروع أنماط الديموقراطية 2024.

*المصادر التي قيمت الكويت باللون الاحمر

13 data sources were used to construct the Corruption Perceptions Index (CPI) 2024

1. African Development Bank Country Policy and Institutional Assessment 2023.
2. Bertelsmann Stiftung Sustainable Governance Indicators 2024.
3. Bertelsmann Stiftung Transformation Index 2024.
4. Economist Intelligence Unit Country Risk Service 2024.
5. Freedom House Nations in Transit 2024.
6. Global Insight Country Risk Ratings 2023.
7. IMD World Competitiveness Center World Competitiveness Yearbook Executive Opinion Survey 2025.
8. Political and Economic Risk Consultancy Asian Intelligence 2024.
9. The PRS Group International Country Risk Guide 2024.
10. World Bank Country Policy and Institutional Assessment 2022.
11. World Economic Forum Executive Opinion Survey 2024.
12. World Justice Project Rule of Law Index Expert Survey 2024.
13. Varieties of Democracy (V-Dem v. 11) 2024.

ترتيب دول العالم – مؤشر مدركات الفساد 2025

Country	CPI 2025 score
Denmark	**89**
Finland	**88**
Singapore	**84**
New Zealand	**81**
Norway	**81**
Sweden	**80**
Switzerland	**80**
Luxembourg	**78**
Netherlands	**78**
Germany	**77**
Iceland	**77**
Australia	**76**
Estonia	**76**
Hong Kong	**76**
Ireland	**76**
Canada	**75**
Uruguay	**73**
Bhutan	**71**
Japan	**71**
United Kingdom	**70**
Austria	**69**
Belgium	**69**
United Arab Emirates	**69**
Barbados	**68**
Seychelles	**68**
Taiwan	**68**
France	**66**
Lithuania	**65**
Bahamas	**64**
United States of America	**64**
Brunei Darussalam	**63**
Chile	**63**
Korea, South	**63**
Saint Vincent and the Grenadines	**63**

Cabo Verde	**62**
Dominica	**60**
Latvia	**60**
Czechia	**59**
Saint Lucia	**59**
Botswana	**58**
Qatar	**58**
Rwanda	**58**
Slovenia	**58**
Saudi Arabia	**57**
Costa Rica	**56**
Grenada	**56**
Portugal	**56**
Cyprus	**55**
Fiji	**55**
Spain	**55**
Italy	**53**
Poland	**53**
Malaysia	**52**
Oman	**52**
Bahrain	**50**
Georgia	**50**
Greece	**50**
Jordan	**50**
Malta	**49**
Mauritius	**48**
Slovakia	**48**
Croatia	**47**
Vanuatu	**47**
Armenia	**46**
Kuwait	**46**
Montenegro	**46**
Namibia	**46**
Senegal	**46**
Benin	**45**
Romania	**45**
Sao Tome and Principe	**45**
Jamaica	**44**
Solomon Islands	**44**
Timor-Leste	**44**
China	**43**

Cote d'Ivoire	**43**
Ghana	**43**
Kosovo	**43**
Moldova	**42**
South Africa	**41**
Trinidad and Tobago	**41**
Vietnam	**41**
Bulgaria	**40**
Burkina Faso	**40**
Cuba	**40**
Guyana	**40**
Hungary	**40**
North Macedonia	**40**
Tanzania	**40**
Albania	**39**
India	**39**
Maldives	**39**
Morocco	**39**
Tunisia	**39**
Ethiopia	**38**
Kazakhstan	**38**
Suriname	**38**
Colombia	**37**
Dominican Republic	**37**
Gambia	**37**
Lesotho	**37**
Zambia	**37**
Argentina	**36**
Belize	**36**
Ukraine	**36**
Brazil	**35**
Sri Lanka	**35**
Algeria	**34**
Bosnia and Herzegovina	**34**
Indonesia	**34**
Laos	**34**
Malawi	**34**
Nepal	**34**
Sierra Leone	**34**
Ecuador	**33**
Panama	**33**

Serbia	**33**
Thailand	**33**
Angola	**32**
El Salvador	**32**
Philippines	**32**
Togo	**32**
Belarus	**31**
Djibouti	**31**
Mongolia	**31**
Niger	**31**
Turkey	**31**
Uzbekistan	**31**
Azerbaijan	**30**
Egypt	**30**
Kenya	**30**
Mauritania	**30**
Peru	**30**
Gabon	**29**
Bolivia	**28**
Iraq	**28**
Liberia	**28**
Mali	**28**
Pakistan	**28**
Mexico	**27**
Cameroon	**26**
Guatemala	**26**
Guinea	**26**
Kyrgyzstan	**26**
Nigeria	**26**
Papua New Guinea	**26**
Madagascar	**25**
Uganda	**25**
Bangladesh	**24**
Central African Republic	**24**
Paraguay	**24**
Congo	**23**
Eswatini	**23**
Iran	**23**
Lebanon	**23**
Chad	**22**
Honduras	**22**

Russia	**22**
Zimbabwe	**22**
Guinea Bissau	**21**
Mozambique	**21**
Cambodia	**20**
Comoros	**20**
Democratic Republic of the Congo	**20**
Tajikistan	**19**
Burundi	**17**
Turkmenistan	**17**
Afghanistan	**16**
Haiti	**16**
Myanmar	**16**
Equatorial Guinea	**15**
Korea, North	**15**
Syria	**15**
Nicaragua	**14**
Sudan	**14**
Eritrea	**13**
Libya	**13**
Yemen	**13**
Venezuela	**10**
Somalia	**9**
South Sudan	**9**